الأمم المتحدة

A/66/438/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ريموند **لاندفيلد** (سورينام)

أولاً – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة مواضيعية بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال (انظر A/66/438، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ٢١ و ٣٨ المعقودتين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/66/SR.21 و 38).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/66/L.9 و A/C.2/66/L.73

٢ – في الجلسة ٢١، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل الأرجنتين، أيضا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه ”القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية“ (A/C.2/66/L.9)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرموز A/66/438 و Add.1-4.

131211 131211 11-62923 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية، وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

”**وإذ تشير أيضا** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”**وإذ تشير كذلك** إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا ووثيقته الختامية،

”**وإذ تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل خاص في الفقراء والضعفاء،

”**وإذ تؤكد من جديد** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه لا مغالاة في التأكيد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الديون، ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

”**وإذ تؤكد من جديد أيضا** ضرورة أن تواصل المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية، أداء دور هام، في ضوء ولاية كل منها، في مساعدة البلدان على بناء القدرة على تحمل الديون والمحافظة عليها،

”**وإذ تكرر تأكيد** أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وإذ تشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، مثل الصدمات التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، في تحليل القدرة على تحمل الديون،

”**وإذ يساورها القلق البالغ** من العواقب الوخيمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية على البلدان النامية، وما كشفت عنه من مظاهر مستديمة للضعف والتفاوت الهيكليين، وإذ تشدد على الظروف الجديدة التي باتت تهدد الانتعاش، منها اضطراب الأسواق المالية العالمية وتفشي الضائقة المالية، وعلى ضرورة إيجاد حل للمشاكل الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي، بسبل منها إتمام إصلاح النظام والهيكل الماليين العالميين، وإذ تسلم بأن أي رجة جديدة بل وحتى تباطؤ الانتعاش، سيكون له آثار سلبية على القدرة على تحمل الدين، وإذ تؤكد أن القدرة على تحمل الدين هي معضلة عالمية،

”**وإذ تسلم** بأهمية الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية والتي يواجهها العديد من البلدان النامية، وإذ تقر بأن آثار هذه الأزمة على التنمية لا تزال مستمرة وتستتبع إمكانية تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان النامية من خلال جملة أمور، منها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي

والإيرادات الحكومية والحاجة إلى زيادة الاقتراض من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة،

”**وإذ تسلم أيضا** بما لتخفيف عبء الدين، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة الديون وإدارتها، من دور مهم في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

”**وإذ تسلم كذلك** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وإذ يساورها القلق من أخطار التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأجل على الكثير من البلدان النامية، بما في ذلك قدرتها على تحمل الديون، وإذ تشجع على مواصلة استعراض فوائد ومساوئ ضوابط رؤوس الأموال والتدابير التي يتوخى فيها الحيطة على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلب تدفقات رؤوس الأموال، وذلك بهدف الحد من تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة غير المثمرة، والتي يمكن أن تفضي إلى أزمات في العملات في المستقبل،

”**وإذ تعرب عن قلقها** من أن بعض البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا تواجه تحديات متزايدة في خدمة ديونها،

”**وإذ تلاحظ مع التقدير** أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية ساهمت في تخفيف عبء الدين بشكل كبير عن كاهل اثنين وثلاثين بلدا بلغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى الحد من ضعفها إزاء الديون إلى حد كبير وتمكينها من زيادة استثماراتها في مجال الخدمات الاجتماعية، وإذ تسلم مع القلق في الوقت نفسه بأن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال لا تزال تصنف على أنها معرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون ولا بد لها أن تتجنب تراكما جديدا لديون لا يمكن تحمل أعبائها،

”**واقتناعا منها** بأن تعزيز وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

”٣ - **تؤكد** أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات تتعذر فيها القدرة على تحمل الديون، وتشجع الدول الأعضاء ومؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية على متابعة المناقشات الجارية في إطار جملة من المبادرات منها مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، مع مراعاة العمل الإضافي الذي يجري الاضطلاع به في هذا الميدان؛

”٤ - **تسلم** بالحاجة إلى بناء القدرات، ولا سيما قدرات المقترضين، كي يصبحوا قادرين بأنفسهم على تحليل قدرتهم على تحمل الديون بغية التوصل إلى اتخاذ قرارات مشروعة بشأن الاقتراض والإقراض من أجل المساعدة على الحفاظ على مستويات يمكن تحملها من الديون، وتسلم بالدور الذي يضطلع به الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في المساعدة على توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتدعو إلى استعراض الإطار بطريقة منفتحة وشفافة، بمشاركة تامة من الحكومات المقترضة؛

”٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن قدرة بلد بعينه على تحمل الديون، وتدعو، في هذا الصدد، مع الإقرار بضرورة استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يواصلا، في تقييمهما للقدرة على تحمل الديون، مراعاة التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، والتغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وإلى تقديم معلومات بشأن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء، بهدف التعرف على أوجه الضعف الهيكلي التي تعاني منها؛

”٦ - **تسلم** بأن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية، وزيادة المنح ومصادر التمويل

الإنمائي بشروط ميسرة، والاستفادة من أسواق التصدير، وإدارة الدين على نحو مسؤول، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتوفير المساعدة التقنية لتعزيز قدرات إدارة الدين في البلدان النامية، والتغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية، ومن ثم فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية؛

”٧ - **تسلم أيضا** بضخامة واستمرارية وتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور حاد في نسب الديون في العديد من البلدان، وتقر بما ينطوي عليه تباطؤ أو سلبية النمو الاقتصادي العالمي وأزمة الديون في منطقة اليورو من خطر على القدرة على تحمل الدين، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية لوقف أثر ذلك على البلدان النامية عبر قنوات مختلفة للحد من خطر الوقوع مجددا في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالموارد الإضافية التي أتاحها خلال الأزمة ومنذ بدايتها صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير المزيد من التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية المعرضة لخطر العجز عن تسديد الديون لتمكينها من التصدي لآثار الأزمة؛

”٨ - **تسلم كذلك** بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، لدعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية وتشجعها على مواصلة القيام بذلك، بوسائل منها الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية وآثارها في هذا الصدد؛

”٩ - **تشدد** على ضرورة تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، وتؤكد من جديد ضرورة ألا تنطوي البرامج الجديدة والجارية لصندوق النقد الدولي على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها، وتدعو إلى مواصلة استعراض مرافق الإقراض الجديدة، وتحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات كل من تلك البلدان على الاستيعاب وعلى تحمل الديون؛

”١٠ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من الفوائد المترتبة على الدين في شكل مدفوعات دون فائدة على التمويل من مرافق الإقراض بشروط ميسرة حتى نهاية ٢٠١١، وتشجع الصندوق على النظر في تمديد مرافق الإقراض بشروط ميسرة للبلدان المنخفضة الدخل إلى ما بعد عام ٢٠١١؛

”١١ - **تلاحظ أيضا** أن البلدان النامية يمكن أن تسعى للتفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة في تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

”١٢ - **تلاحظ كذلك** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال، وتدعو إلى تنفيذهما التام وفي الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المستوفية الشروط التي لا يزال يتعين عليها إنجاز العملية التي تجري في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، دائنين ومدينين على السواء، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الدين؛

”١٣ - **تدعو إلى** استعراض تنفيذ مبادرات التخفيف من وطأة الديون وتأثيرها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي حالت دون محافظة البلدان على قدرتها على تحمل الدين، وتدعو كذلك إلى رسم استراتيجيات واضحة يمكن التنبؤ بها لمعالجة مشاكل الدين المستمرة التي تواجهها البلدان النامية في المرحلة التالية للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك البلدان النامية غير القادرة على تحمل أعباء الديون التي لم تستفد من فرص التخفيف من وطأة الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون؛

”١٤ - **تؤكد** أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط التخفيف من وطأة الديون لن تكون قادرة على التمتع بمزاياه الكاملة ما لم يساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، بنصيب عادل ويشاركوا في الآليات الدولية لتسوية الديون لضمان قدرة هذه البلدان على تحمل الديون؛ وتدعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، ممن لم يشاركوا حتى الآن

مشاركة كاملة في مبادرات التخفيف من وطأة الديون، إلى الزيادة بقدر ملموس في مشاركتهم، بسبل منها المساواة في المعاملة، قدر الإمكان، بين البلدان المدينة التي أبرمت مع الدائنين اتفاقات للتخفيف من وطأة الديون، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والدوائر المانحة إلى مواصلة توفير تمويل واف وكاف بشروط ميسرة؛

”١٥ - **تؤكد** أن مبادرات التخفيف من وطأة الديون يمكن أن تضطلع بدور رئيس في الإفراج عن موارد ينبغي استثمارها في أنشطة تدخل في ميادين القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية وتتسق مع الأهداف الإنمائية المتفق دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على استثمار الموارد المفرج عنها عبر مبادرات التخفيف من وطأة الديون، ولا سيما عبر إلغاء الديون وخفضها، في تحقيق تلك الأهداف، وفقَ أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية؛

”١٦ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الدين، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، إلى نقص في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المزمع تقديمها للبلدان النامية؛

”١٧ - **تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الدين قد تواجه أعباء ديون كبيرة يمكن أن تضع قيودا على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مما يؤكد ضرورة توسيع نطاق شرط الانقضاء بما يجعله يسري على تلك البلدان أو وضع مبادرات جديدة لتخفيف وطأة الديون خاصة بها، على أساس كل حالة على حدة؛

”١٨ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتلاحظ مع التقدير نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط للتخفيف من عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

”١٩ - **تؤكد** ضرورة المعالجة الفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، بوصفه وسيلة عملية لمعالجة مسألة الدين الرسمي على الصعيد الثنائي، تشجع على النظر في نهج القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل، فضلا عن اتباع نهج جديدة لمعالجة مسألة الديون غير التابعة لنادي باريس؛

”٢٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يفضل أن تكون في سياق الأطر القائمة، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء، وأن يوفر أيضا تدابير محددة للتخفيف من وطأة ديون أقل البلدان نموا التي لا تدخل في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، على أساس كل حالة على حدة؛

”٢١ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يتحلى بالمرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة منها والمثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولي اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

”٢٢ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة شواغلها المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالة والاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان؛

”٢٣ - **تدعو إلى** النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

”٢٤ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل، مع مراعاة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، بذل الجهود من أجل زيادة المنح الثنائية

المقدمة للبلدان النامية التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من تعزيز فرص العمل والاستثمارات المنتجة والاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع الحفاظ على القدرة على تحمل الديون؛

"٢٥ - **تدعو إلى** تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين وآليات مبتكرة مثل مقايضة الديون، بما في ذلك الديون مقابل أسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك صكوك مقايسة الديون؛

"٢٦ - **تدعو أيضا** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون، بالاستناد إلى الأطر والمبادئ القائمة، بمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية واضطلاع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة بدور مهم، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع البلدان تعزيز المناقشات الجارية، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة والمنتديات المعنية الأخرى، بشأن ضرورة وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار والمشاركة في هذه المناقشات؛

"٢٧ - **تدعو كذلك** إلى إنشاء فريق عامل تابع للأمم المتحدة يشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف، ويقوم ببحث الخيارات المتعلقة بالنهُج المعززة لآليات إعادة هيكلة الديون وتسويتها، بما يراعي الأبعاد المتعددة للقدرة على تحمل الدين؛

"٢٨ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تحولت بشكل متزايد من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال تمويلا رسميا، وتلاحظ أيضا أن مستويات الدين المحلي والزيادة الكبيرة في عدد الدائنين، من الجهات الرسمية والخاصة على حد

سواء، يمكن أن تؤدي إلى نشوء تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

”٢٩ - **تقر** بالشواغل المتعلقة بزيادة التقاضي من جانب الصناديق الانتهازية، وتقر أيضا، في هذا الصدد، بأن البلدان المدينة تعاني صعوبات في الحصول على معاملة متساوية من الدائنين الآخرين، على النحو المطلوب في الشرط الموحد الوارد في اتفاقات نادي باريس؛

”٣٠ - **تؤكد** ضرورة زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم بدور مهم في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، ويجوز لها أن تشجع البلدان على انتهاج سياسات تركز على الشواغل القصيرة الأجل لمستثمري الحافظات لا على احتياجاتها الإنمائية الطويلة الأجل،وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن ينظم مشاورة خاصة تشارك فيها أطراف متعددة وتتناول موضوع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية بهدف تحسين عملية وضع نماذج المخاطرة، وأن يواصل، لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار، رصد أنشطة الإشراف على وكالات التقدير الائتماني والإبلاغ عنها؛

”٣١ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض ومن خلال دعم المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للتقاضي المتعلق بالدين الخارجي وتسوية بيانات الديون بين الدائنين والمدينين حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها؛

”٣٢ - **تدعو أيضا** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون؛

”٣٣ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين والمقترضين؛

”٣٤ - **تقر** بأن توافر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون شرط ضروري لجملة أمور منها، بناء نظم للإنذار المبكر بهدف الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في هذا الصدد؛

”٣٥ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة القدرة على تحمل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

”٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يدرج في ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

”٣٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘، البند الفرعي المعنون ’القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية‘“.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٣٨ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار عنوانه ”القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية“ (A/C.2/66/L.73)، قدمه نائب رئيس اللجنة، دنيس زدوروف (بيلاروس)، بناء على مشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.9.

٤ - وفي الجلسة نفسها وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البتّ في مشروع القرار A/C.2/66/L.73.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/66/L.73 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ٣٨ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.73 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.73، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/66/L.9 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(٣)]، وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[(٤)]،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(٥)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٦)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ٦٥/١.

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وإعلان اسطنبول السياسي وبرنامج العمل[٧] لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل خاص في الفقراء والضعفاء،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه لا مغالاة في التأكيد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الديون، ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة أن تواصل المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية، أداء دور هام، في ضوء ولاية كل منها، في مساعدة البلدان على بناء القدرة على تحمل الديون والمحافظة عليها،

وإذ تكرر تأكيد أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وإذ تشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، مثل الصدمات التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، في تحليل القدرة على تحمل الديون،

---

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصلان الأول والثاني.

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي يدخل في مرحلة صعبة جديدة تنذر بمخاطر تراجع كبير، منها اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية وتفشي الضائقة المالية، التي تهدد انتعاش الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد على ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال التي تشوب النظام المالي الدولي، وضرورة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إصلاحه وتعزيزه،

وإذ تسلم بأهمية الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تقر بأن آثار هذه الأزمة على التنمية لا تزال مستمرة وتستتبع إمكانية تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد القدرة على تحمل الديون في العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية من خلال جملة أمور، منها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي والإيرادات الحكومية والحاجة إلى زيادة الاقتراض من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة،

وإذ تسلم أيضا بما لتخفيف عبء الدين، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة الديون وإدارتها، من دور مهم في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تسلم كذلك بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وإذ تؤكد التحديات التي تنطوي عليها التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال القصيرة الأجل على الكثير من البلدان النامية، بما في ذلك قدرتها على تحمل الديون، وإذ تشجع على مواصلة استعراض فوائد ومساوئ التدابير التي يتوخى فيها الحيطة على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلب تدفقات رؤوس الأموال،

وإذ تعرب عن قلقها من أن بعض البلدان المنخفضة الدخل تواجه تحديات متزايدة في خدمة ديونها،

وإذ تعرب عن عميق قلقها من أنه بالرغم من الجهود الدولية المبذولة، لا يزال العديد من أقل البلدان نموا يعاني من وطأة الدين،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية ساهمت في تخفيف عبء الدين بشكل كبير عن كاهل اثنين وثلاثين بلدا بلغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى الحد من ضعفها إزاء الديون إلى حد كبير وتمكينها من زيادة استثماراتها في مجال الخدمات الاجتماعية، وإذ تسلم مع القلق في الوقت نفسه بأن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال لا تزال تصنف على أنها معرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون ولا بد لها أن تتجنب تراكما جديدا لديون لا يمكن تحمل أعبائها،

واقتناعا منها بأن تعزيز وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٨]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٣ - **تؤكد** أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات تتعذر فيها القدرة على تحمل الديون، وتشجع الدول الأعضاء ومؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية على متابعة المناقشات الجارية حول هذا الموضوع في إطار جملة من المبادرات منها مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول؛

٤ - **تسلم** بأهمية الدور الذي يؤديه إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين، الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المساعدة على توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتشجع على مواصلة استعراض إطار العمل، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة، بصورة علنية وشفافة؛

٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن قدرة بلد بعينه على تحمل الديون، وتدعو، في هذا الصدد، مع الإقرار بضرورة استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يواصلا، في تقييمهما للقدرة على تحمل الديون، مراعاة مواطن الضعف الهيكلية للبلدان والتغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان

(٨) A/66/164.

النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، والتغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وإلى تقديم معلومات بشأن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء، باستخدام الأطر المناسبة؛

٦ - **تسلم** بأن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، واحتمالات التصدير للبلدان المدنية، وإدارة الدين على نحو مسؤول، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية، ومن ثم فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية؛

٧ - **تسلم أيضا** بضخامة وتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور حاد في نسب الديون في العديد من البلدان النامية، وتشدد على الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكنها تحملها للحد من خطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالموارد الإضافية التي أتاحها خلال الأزمة ومنذ بدايتها صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لآثار الأزمة؛

٨ - **تسلم كذلك** بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، لدعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية وتشجعها على مواصلة القيام بذلك، بوسائل منها الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية وآثارها في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على ضرورة تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، وتشير في هذا الصدد إلى التحسن الذي طرأ على إطار صندوق النقد الدولي للإقراض، من خلال جملة أمور، منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل تقديم ائتمانات السيولة الاحتياطية، وتشير في الوقت نفسه أيضا إلى ضرورة ألا تنطوي البرامج الجديدة والجارية على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها، وتحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات كل من تلك البلدان على الاستيعاب وعلى تحمل الديون؛

١٠ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من الفوائد المترتبة على الدين في شكل مدفوعات دون فائدة على التمويل من مرافق الإقراض بشروط ميسرة حتى نهاية ٢٠١١، وتدعو الصندوق إلى النظر في تمديد مرافق الإقراض بشروط ميسرة للبلدان المنخفضة الدخل إلى ما بعد عام ٢٠١١؛

١١ - **تلاحظ أيضا** أن البلدان يمكن أن تسعى للتفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة في تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

١٢ - **تلاحظ كذلك** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال، وتدعو إلى تنفيذهما التام وفي الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المستوفية الشروط التي لا يزال يتعين عليها إنجاز العملية التي تجري في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، دائنين ومدينين على السواء، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الدين؛

١٣ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **وتشجع** تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل النهوض بسياساتها الداخلية لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر بوسائل، منها تهيئة بيئة محلية تساعد على تنمية القطاع الخاص ووضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد نظم شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١٤ - **تشجع** المؤسسات المالية الدولية على استعراض تنفيذ مبادرات التخفيف من وطأة الديون وتأثيرها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي تجعل بعض البلدان لا تزال تواجه مشاكل الدين بعد إنجازها للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو كذلك إلى النظر في استراتيجيات لمعالجتها؛

١٥ - **تؤكد** أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط التخفيف من وطأة الديون لن تكون قادرة على التمتع بمزاياه الكاملة ما لم يساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، بنصيب عادل ويشاركوا في الآليات الدولية لتسوية الديون لضمان قدرة هذه البلدان على تحمل الديون؛ وتدعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص

على السواء، ممن لم يشاركوا حتى الآن مشاركة كاملة في مبادرات التخفيف من وطأة الديون، إلى الزيادة بقدر ملموس في مشاركتهم، بسبل منها المساواة في المعاملة، قدر الإمكان، بين البلدان المدينة التي أبرمت مع الدائنين اتفاقات للتخفيف من وطأة الديون؛

١٦ - **تؤكد** أن مبادرات التخفيف من وطأة الديون يمكن أن تضطلع بدور رئيس في الإفراج عن موارد ينبغي استثمارها في أنشطة تدخل في ميادين القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية وتتسق مع الأهداف الإنمائية المتفق دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على استثمار الموارد المفرج عنها عبر مبادرات التخفيف من وطأة الديون؛

١٧ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الدين، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، إلى نقص في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المزمع تقديمها للبلدان النامية؛

١٨ - **تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الدين قد تواجه أعباء ديون كبيرة يمكن أن تضع قيودا على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مما يشير إلى إمكانية الحاجة إلى وضع مبادرات لتخفيف وطأة الديون لتلك البلدان، على أساس كل حالة على حدة، وتشجع على النظر في نهج القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل، فضلا عن اتباع نهج جديدة لمعالجة مسألة الديون غير التابعة لنادي باريس على الصعيد الثنائي والخاص؛

١٩ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتلاحظ مع التقدير نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط للتخفيف من عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يفضل أن تكون في سياق الأطر القائمة، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

٢١ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يتحلى بالمرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة منها والمثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولي اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٢ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة شواغلها المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالة والاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان؛

٢٣ - **تدعو إلى** النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٤ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل، مع مراعاة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، بذل الجهود من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من تعزيز فرص العمل والاستثمارات المنتجة والاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع الحفاظ على القدرة على تحمل الديون؛

٢٥ - **تدعو إلى** تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين وآليات مبتكرة مثل مقايضة الديون، بما في ذلك الديون مقابل أسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك صكوك مقايسة الديون؛

٢٦ - **تدعو أيضا** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون، بالاستناد إلى الأطر والمبادئ القائمة، بمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية واضطلاع مؤسسات بريتون وودز

وغيرها من المنظمات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة بدور مهم، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع البلدان تعزيز المناقشات الجارية، داخل الأمم المتحدة والمنتديات المعنية الأخرى، بشأن ضرورة وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار والمشاركة في هذه المناقشات؛

٢٧ - **تقرر** تخصيص واحدة من المناسبات الخاصة للجنة الثانية أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة لموضوع الدروس المستفادة من أزمات الدين والعمل الجاري بشأن آليات إعادة هيكلة الديون السيادية وحل مشكلة الديون، بمشاركة جميع الجهات المعنية بما فيها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

٢٨ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تحولت بشكل متزايد من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال تمويلا رسميا، وتلاحظ أيضا أن مستويات الدين المحلي والزيادة الكبيرة في عدد الدائنين، من الجهات الرسمية والخاصة على حد سواء، يمكن أن تؤدي إلى نشوء تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

٢٩ - **تقر** بالشواغل المتعلقة بزيادة التقاضي من جانب الصناديق الانتهازية، وبأن بعض البلدان المدينة قد تعاني من صعوبات في الحصول على معاملة متساوية من الدائنين غير التابعين لنادي باريس، على النحو المطلوب في الشرط الموحد الوارد في اتفاقات نادي باريس، وتشجع مواصلة قيام المؤسسات ذات الصلة تقديم الآليات والمساعدة القانونية للبلدان المدينة لتسوية المسائل المتنازع بشأنها؛

٣٠ - **تؤكد** ضرورة زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم بدور مهم في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وفي هذا الصدد تدعو رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين إلى عقد مناقشة مواضيعية بشأن دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في النظام المالي الدولي وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل إعداد تقريره عن تنفيذه هذا القرار؛

٣١ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز إدارة الديون التي

يمكن تحملها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض ومن خلال دعم المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للتقاضي المتعلق بالدين الخارجي وتسوية بيانات الديون بين الدائنين والمدينين حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها؛

٣٢ - **تدعو أيضا** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون؛

٣٣ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين والمقترضين؛

٣٤ - **تقر** بأن توافر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون شرط ضروري لجملة أمور منها، بناء نظم للإنذار المبكر بهدف الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٣٥ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة القدرة على تحمل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يدرج في ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية''.